دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الأفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى

أ. وليد رشاد محمود(*) أ.د. صبحي قنصوه(**)

• **مُلخص:**

تشكل الهجرة بأنواعها إحدى أهم الظواهر التي أضحت تؤرق حكومات أغلب دول العالم، نظرا، لفداحة وخطورة الآثار والتداعيات التي تترتب عليها سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أو أمنية، ولبيان أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك الظاهرة والآثار المترتبة عليها، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين الأول لبيان الأسباب التي تدفع إلى حدوث تلك الظاهرة والثاني لبيان التأثيرات الناتجة عنها.

تناول المبحث الأول دوافع الهجرة الأفريقية غير المشروعة والتي شملت أولاً: الدوافع الإقتصادية، ثانياً: الدوافع السياسية والأمنية، ثالثاً: الدوافع الإجتماعية، رابعاً: الدوافع النفسية للهجرة. وأوضحت الدراسة أن الدوافع متعددة منها البطالة والفقر والفروقات الكثيرة وظروف العمل بين الدول والبحث عن الرفاهية فى دول المهجر وعدم الإستقرار السياسي فى البلدان النامية وانعدام الحريات وعدم الاستقرار الإقتصادى المحلى مع إنتشار الزيادة السكانية وانخفاض نسبة الشباب والفشل في حل المشكلات الإجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض.

وتناول المبحث الثاني تأثيرات الهجرة الأفريقية غير المشروعة، ويحاول هذا المبحث إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة غير المشروعة داخل حوض البحر المتوسط وتحليل أثارها الإقتصادية والإجتماعية بهدف التوصل إلى السياسات والإجراءات المثلى للحد من آثارها السلبية، وفى سبيل ذلك تناولت الدراسة من خلال دراسة الآثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الإيجابية والسلبية للهجرة غير المشروعة وكيف أن اتجاهات الهجرة الأفريقية مستمرة في التصاعد ويجب مراقبتها في عام 2022.

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد كلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى [

• Abstract:

Immigration with all its types is considered one of the most important phenomena that annoy most of governments all over the world due to the seriousness of its impacts and consequences on the economic, social, political or security levels. In order to define the main reasons that lead to the occurrence of this phenomenon and its consequences, this study is divided into two topics: the first one deals with defining reasons of this phenomenon and the second one shows the impacts of this phenomenon.

The first topic: Motives of illegal African Immigration which are divided as follows: Firstly, the economic motives, secondly: political and security motives, thirdly: social motives, fourthly: psychological motives. The study showed that the motives are various including unemployment, poverty, large gaps, work circumstances among countries, seeking for prosperity in other countries, political instability in the developing countries, lack of freedom, local economic instability as well as over population, low rate of youth, failure in solving social problems represented in poverty, starvation, unemployment and diseases.

The second topic: Impacts of illegal African Immigration. This topic sheds light on illegal immigration phenomenon inside Mediterranean Basin Countries, and analysis of social and economic impacts with the aim of coming out with the maximum policies and procedures to minimize its negative impacts. The study handles the negative and positive economic, social and political impacts of illegal immigration and how the approaches towards the African immigration are increasing and need to be observed in 2022.

مجلة الدراسات الإفريقية 674

- **مقدمة:**

تشكل الهجرة بأنواعها إحدى أهم الظواهر التي أضحت تؤرق حكومات أغلب دول العالم، نظرا، لفداحة وخطورة الآثار والتداعيات التي تترتب عليها سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية، يضاعف من خطورة تلك الأثار أنها لم تعد تقتصر على الدول المستقبلة ولا المصدرة للمهاجرين فحسب، بل أصبحت تشمل إلى جانبهم دولا أخرى يتخذ منها المهاجرون معبرا ومنفذا لهم. ومع الإقرار بمخاطر الهجرة غير المشروعة إلا أن الهجرة المشروعة بدورها تمارس تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية يصعب عمليا تجاهلها، فمن قبيل ذلك، نجد أن حجم تحويلات العاملين بالخارج من البلدان النامية بلغ في عام 2015 نحو (450) مليار دولار، وهي بذلك تتجاوز نصف التدفقات الداخلة عالميا من (الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك العام) . وتشير الإحصائيات إلى أن معدلات المهاجرين الدوليين – الشرعيين – تميل إلى النمو بصورة مطردة، حيث قفز عددهم من (150) مليون مهاجر إلى نحو (200) مليون مهاجر خلال الفترة من عام 1990 حتى عام 2015 . بينما يرى المتخصصون في مجال الهجرة أن نسبة المهاجرين غير الشرعيين (2) لا تتجاوز بحال (10–15%) من أعداد المهاجرين الشرعيين، أي أن أعدادهم تتراوح ما بين (20–37) مليون مهاجر وذلك قياسا على احصائيات عام2010.

وتعاني مصر منذ فترة من الهجرة غير المشروعة على الرغم من الجهود الأمنية المكثفة التي تبذل في سبيل القضاء عليها وعلى استمرارها، فقد أثرت الهجرة غير المشروعة على واقع بنية وواقع المجتمع المصري اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا.

حيث أن أي سلوك غير منظم، يؤدي إلى حالة من عدم الإستقرار لدى أي دولة، لذلك عانت مصر من تدفق المهاجرين إليها بسبب الإضطرابات السياسية والإجتماعية في معظم الدول المجاورة.

فقد كان للهجرة غير المشروعة تداعيات اقتصادية، وسياسية، وأمنية، واجتماعية، ونفسية، وانتشار الجرائم، والنصب، والاحتيال، والشعوذة، وتزوير العملة، وتهريبها،

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الأفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى

وحدود ممارسات جنسية غير شرعية، وانتشار المخدرات وتروجيها، وشرب والخمر وإدمانه، وسرقة السيارات، وانتشار ظاهرة التسول، وإثارة الخلافات بين المواطنين، وتشكيل عصابات تهريب البشر، والتجارة في الأعضاء البشرية،والعبث بالتيار الكهربائي، وإيجاد سوق سوداء وبيع بضائع فاسدة، وارتفاع الأسعار.

وانتشار المخدرات وتروجيها، وشرب والخمر وإدمانه، وسرقة السيارات، وانتشار ظاهرة التسول، وإثارة الخلافات بين المواطنين، وتشكيل عصابات تهريب البشر، والتجارة في الأعضاء البشرية، وإيجاد سوق سوداء وبيع بضائع فاسدة، وارتفاع الأسعار.

ولبيان أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك الظاهرة والآثار المترتبة عليها، فقد تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين: الأول لبيان الأسباب التي تدفع إلى حدوث تلك الظاهرة والثاني لبيان التأثيرات الناتجة عنها، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: دوافع الهجرة الأفريقية غير المشروعة

– تقديم:

هناك العديد من الأسباب التي تدفع للهجرة غير المشروعة ، وتتمثل أهم تلك الأساب في دوافع (اقتصادية / نفسية / اجتماعية / سياسية)، كما هناك ثمة ارتباط وثيق بين الحالة المعيشية وقضية الهجرة الدولية، سواء أكانت الهجرة نظامية أم غير نظامية، حيث تدفع الازمات الإقتصادية بالملايين من الشباب إلى قوائم العاطلين، ولا شك أن هؤلاء سوف يبحثون عن أي مخرج لهم، ومن ثم تأتي الهجرة كأحد الحلول أمامهم للبحث عن فرصة عمل في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى ولو كلفهم الامر حياتهم(1)

أولا: الدوافع الإقتصادية

يعد البحث للحصول على وسائل العيش وتوفير حياة آمنة معيشيا من أول الدوافع وأهمه الهجرة، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى الدول التي يجدون

مجلة الدراسات الإفريقية 676

بها فرص العمل لكسب الرزق، ويرتبط إلى حد كبير الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديموغرافي فيها، إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي، ما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الاعداد السكانية المتزايدة فينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دول أخرى، وخاصة فئة الشباب المتعطل عن العمل الذي يسعى إلى تكوين الحياة الأسرية، في ظل تنامي معدلات البطالة [1]

فالبطالة تؤدي الى هجرة أعداد كبيرة من السكان وخاصة الشباب والحاصلين على مؤهلات علمية جامعية أوعالية من بلدانهم للبحث عن فرص عمل لهم في دول أخرى وذلك لقلة او انعدام فرص العمل لهم في بالدهم بسبب النمو السكاني الهائل قياسا مع سوق العمل المتوفر. هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح الى الهجرة" خاصة في صورتها غير المشروعة.

وقد يترتب على الهجرة غير المشروعة العديد من الآثار الإقتصادية الايجابية فبإمكانها تقديم مساندة هامة لميزان مدفوعات الدولة، كما أن منشأ لضمان استقراها النسبي مساعدة الحكومات على التيقن بحجم المتوقع منها، وأخيرًا يمكنها لعب دورها مفيد عن احتياطيات النقد الأجنبي.

وتعد أهم الدوافع الإقتصادية للهجرة غير المشروعة.

1- البطالة من أهم اسباب الهجرة غير الشرعية.

2- الفقر وهومنتشر في كثير من الدول الأفريقية.

3- تمثل الفروقات الكبيرة وظروف العمل بين الدول المختلفة أحد أهم الأسباب المهمة للهجرة حيث تقدم العديد من الدول المتقدمة مميزات وحوافز جذابة تثير إهتمام المهاجرين من الدول الأقل تطورا.

1- إسماعيل محمد أحمد: "الاستخدام العربي للعمالة المصرية"، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة ،ص52.

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطني المصري [

4- البحث عن الرفاهية في دولة المهجر وزيادة في الدخل .

5- تعرض معظم الدول الأفريقية إلى أزمات إقتصادية طاحنة.

ثانياً: الدوافع السياسية والأمنية

تميزت نهاية القرن العشرين، بتنامي حركة اللاجئين بصفة فردية أو جماعية جراء الحروب والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، حيث حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، ومارافقها من انتهاكات لحقوق الانسان، تعد أحد الاسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد علي المغادرة من المناطق غير الأمنة إلى اخرى أكثر أماناً وهو ما يطلق عليه بالهجرة الإضطرارية أو اللجوء السياسي.

وخير دليل على ذلك ما تشهده وتموج به منطقة الشرق الأوسط في هذه الآونة، من الإضطرابات والصراعات المسلحة داخل بعض البلدان العربية (العراق، سوريا، ليبيا، اليمن)، وكلها أمور تزيد من ظاهرة الهجرة واللاجئين.

فضلا عن العوامل السياسية على المستوى المحلي الداخلي، ما يدفع بالأفراد إلى الهجرة، حيث عدم الإستقرار السياسي في بعض البلدان النامية التي تضعف أو تنعدم فيها الحريات العامة، حيث تدفع بالكثيرين من أصحاب الكفاءات العلمية والمثقفين إلى ترك البلاد والبحث عن متنفس اخر للتعبير عن آرائهم بحرية، ولا يفوتنا ايضا هنا التأكيد علي الإنعكاسات المترتبة على الإضطرابات السياسية وعدم الإستقرار الداخلي على الأوضاع الإقتصادية للبلاد، مما يؤدي إلى الخلل في العمليات الإنتاجية تزداد معها أوضاع المجتمع سوءا، ولعل أبرز مثال على ذلك هجرة أكثر من مليون من الصينيين الذين فروا عندما تحولت الصين القديمة إلى اعتناق المذهب الشيوعي، وكذلك تدفق آلاف اللاجئين السياسيين إلى أوروبا الغربية وأمريكا وأستراليا، بعد أن بدأت دول شرق أوروبا في تطبيق مبادئ النظام الشيوعي.

مجلة الدراسات الإفريقية 678

ثالثا: الدوافع الإجتماعية.

ترتبط الدوافع الإجتماعية للهجرة غير المشروعة إرتباطا حيث يرتبط النظام الإقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة وأشكالها المختلفة تدور الهجرة في مجالين مختلفين سكانيا أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب المحلي على العمل والسكن والخدمات الإجتماعية. ويعرف الآخر إنخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، بالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقدير منظمات الأمم المتحدة مهيأ لإرتفاع على مدى العشرين عاما القادمة، ففي عام 1881مثال، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط بأكثر من 311 مليون نسمة، وسيصل عددهم إلى ما يقارب 511 مليون نسمة في عام2015 . بالاضافه إلى فشل في حل المشكلات الإجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والامراض، وأيضا يظهره المهاجر عند عودته إلى بلدهً صورة النجاح الاجتماعي لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الثراء من تملك السيارات وشراء العقارات، في ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر[1]، مما يشجع الكثير إلى خوض الهجرة كوسيلة تحقق طموحات هؤلاء المهاجرين .

إن ما يعرف بنظرية (الجذب والدفع) التي تفترض أن الهجرة ترجع إلى إنعدام التوازن بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية الإقتصادية ، تدفع إلى الهجرة للخارج وأخرى تجذبهم إلى مناطق المقصد أو الوصول.[2]

رابعا: الدوافع النفسية للهجرة

تعد الدوافع النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير المشروعة بصفة خاصة، فكلما تعمقت عاطفة الإرتباط بالوطن والإرتباط بالأهل

1 سني محمد أمين" :دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي.

2 مرقس وفاء" :أثر انتقال القوى العاملة إلى الخارج على التنمية الصناعية"، رسالة ماجستير، كلية آلاداب، جامعة القاهرة 1895،ص .131

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى [

يصعب اتخاذ قرار الهجرة، على الرغم من أن الأسرة في بعض الحالات قد تدفع بأبنائها للهجرة عمداً لتحسين مستوى الحياة، وخاصة بعد غلبة الدوافع الإقتصادية وقلة فرص العمل وإرتفاع الأسعار وإنعدام فرص الحياة الكريمة ، وتلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دوراً بارزا في اتخاذ قرار الهجرة وخاصة غير المشروعة.

وفقا لأسلوب الحياة وما يفسر التساؤل الجوهري لماذا يميل بعض الأفراد إلى الهجرة دون غيرهم من الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الإقتصادية والأسرية؟ ويمكن أن ترجع الاجابة إلى تلك المشاعر التي يستشعرها الأفراد حيال النجاح والآمال والطموحات الإقتصادية أو التطلعات إلى الخارج التي تتباين وتختلف من فرد إلى آخر، وعلى العكس قد يتراجع بعض الشباب في إتخاذ قرار الهجرة عندما يستشعرون أنها قد تؤدي إلى أضرار أو سلبيات على الصعيد الأسري رغم ما تحققه من مكاسب إقتصادية.

كما تظهر أكثر الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقةً أفضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به، أيضا تمثل المعاناة التي يعيش فيها الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو على وعي وإدراك بالأخطار يتعرض لها أثناء الهجرة، ما يدفع بالقول إلى أن هناك أسباب تتخطى الأسباب الإقتصادية وأهم من فكرة الثراء السريع ويمكن أن نشير واهم تلك الدوافع وذلك على النحو التالي :

- الشعور بالغربة الناجمة عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط.
- الشعور بالإحباط والعزلة الإجتماعية والرغبة في المغامرة .لتحقيق ما يحلم به .
- ضعف الرابطة الأسرية بسبب القصور في التربية والتنشئة الإجتماعية وضعف شعور الإرتباط بالمجتمع الذي نشأ فيه(1)

---

1 السيد عبد العاطي، مصدر سابق، 311/313

مجلة الدراسات الإفريقية 680

ومن الجدير بالذكر التأكيد على أنه بغض النظر عن الأشكال التي تتخذها الهجرة والتي تنطوي على مجموعة متنوعة من الأسباب والدوافع التي أشرنا اليها ، إلا أن عمليات الهجرة لاتحدث من فراغ ، بل تحددها وتدفع إليها سياقات 'جتماعية وثقافية في الإعتبار الأول، فالهجرة في مجملها عبارة عن إنتقال أو تحول من سياق أو موقف غير مرغوب فيه إلى سياق أو موقف آخر تتوافر فيه إمكانات تحقيق كل هذه الأمور ولو بدرجة بسيطة ، كما أن بعض الأفراد دون غيرهم لديهم ميل للهجرة رغم تماثل ظروفهم مع غيرهم ، إذ هناك دوافع أو خصائص موقفية ترتبط بالسياق الإجتماعي الذي يعيش فيه الفرد أو الجماعة، أي الموطن وهي ما تسمى بعوامل الطرد، فضلا عن عوامل الجذب المرتبطة بالمكان الذي يرغب المهاجر في الهجرة إليه .

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الأفريقية غير المشروعة لمصر:

- تستمر قوى الشد والجذب التي تدفع الهجرة الأفريقية إلى التزايد، ما ينذر بتوسّع الهجرة الأفريقية داخل القارة وخارجها في عام 2022.
- إتجاهات الهجرة الأفريقية مستمرة في التصاعد.

تضاعف عدد المهاجرين الموثّقين داخل المنطقة الأفريقية وخارجها تقريبًا منذ عام 2010، ما يعني إستمرار اتجاه عقدين من التوسّع في حالات الهجرة.

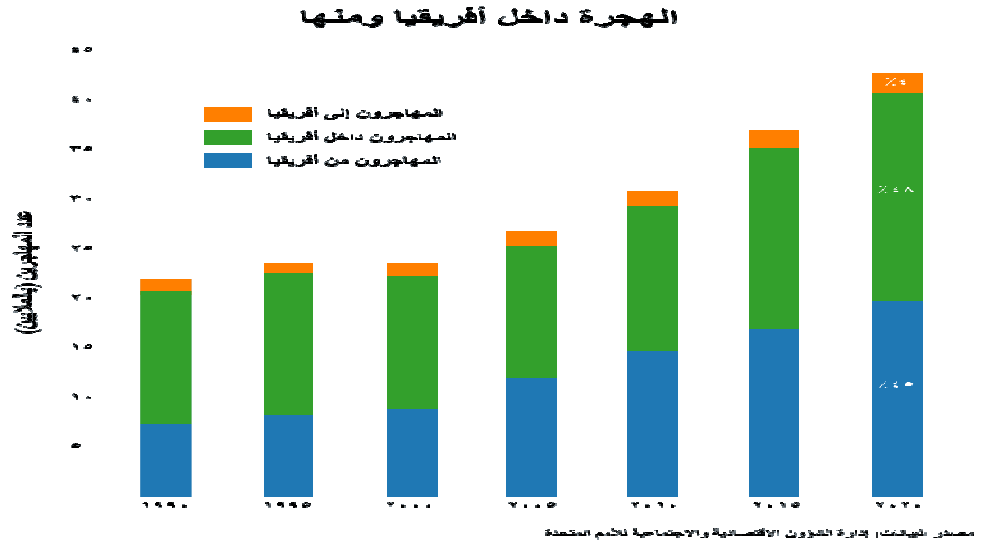

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى]

- الهجرة الأفريقية مدفوعة بمجموعة متنوعة من عوامل الشد والجذب في كل بلد. وعوامل الدفع الأساسية هي النزاعات والحكم القمعي والفرص الإقتصادية المحدودة. كما أن تسعة من أهم 15 دولة أفريقية ينشأ منها المهاجرون تعيش في حالة نزاع.
- يشكل سكان شمال أفريقيا غالبية المهاجرين الأفارقة إلى أوروبا. وتضم المراكز الثلاثة الأولى – المغرب والجزائر وتونس – أكثر من 5 ملايين من أصل 11 مليون مهاجر أفريقي في أوروبا. وهذا يؤكد أهمية القرب، ووجود مجتمعات مهاجرة راسخة، والفرص الإقتصادية كعوامل "جذب" رئيسية تؤثر على عملية صنع قرارات الهجرة.
- تكشف الدراسات الاستقصائية للمهاجرين الأفارقة في أوروبا أو المتجهين إليها أن الغالبية إما كانوا موظفين أو طلابًا في المدرسة وقت مغادرتهم. ومع ذلك، فقد شعروا باليأس من التوقعات الإقتصادية التي كانت تنتظرهم. فعلى سبيل المثال، شكل التونسيون الفارون من الضغوط الإقتصادية أكثر من ربع المهاجرين غير الشرعيين الذين تم اعتراضهم في أثناء عبورهم البحر الأبيض المتوسط إلى إيطاليا في عام 2021.
- يميل المهاجرون إلى امتلاك موارد في متناول اليد – إما في شكل وظائف أو شبكات الدعم العائلية – خاصةً عندما يكون أفراد الأسرة موجودين أصلًا في بلد آخر.
- تعتبر مصر دولة معبر لكثير من الدول الأفريقية وخاصة دول شرق أفريقيا.

من أكثر الدول هجرة إلى مصر أو عبر مصر من الدول الأفريقية هى (السودان – إريتريا – واثيوبيا)

مجلة الدراسات الإفريقية 682

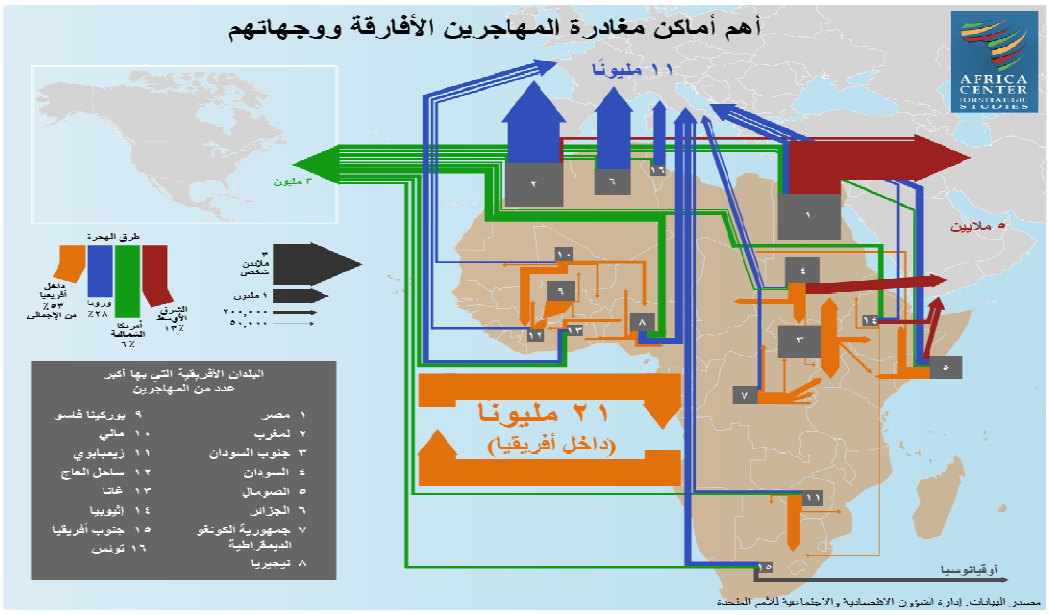

البلدان الأفريقية ذات أكبر عدد من المهاجرين تم الإبلاغ عنه

بلد المنشأ	النزاع	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
مصر	نعم	١٣٢١٩١٥	١٤٩٢٠٠٤	١٧٠٨٢٩٦	١٨٠٧٩٤١	٢٥٨٦٦٤٣	٣١٥١٠٦٩	٣٦١٠٤٦١
المغرب		١٧٤٨١١٦	١٨٨٣٩٢٤	٢٠٧٧٠١٠	٢٤٧٠٦٥٦	٢٨٦٠٧٠٢	٢٩٧١٧٧٠	٣٢٦٢٢٢٢
جنوب السودان	نعم	٥١٤٩٤٣	٤٣٨٠٤٤	٣٤٢٦٢٨	٢٢٨٥٣٧	٤٠٢٦١٦	١٠٦٠٦٧٨	٢٥٧٥٨٧٠
السودان	نعم	٥٨٤٩٣٥	٧٧٥٣٧٥	٨٨٥٦٦٠	١٢٧٧٦٣٢	١٢٣٥١٩٣	١٨٤٢٦٠٢	٢١٠٤٨٨٧
الصومال	نعم	٨٤٨٠٥٥	٩٦٨٩٥٦	١٠٠٦١٢٨	١٠٦٠٩٥٣	١٥٩٥٣٢٨	٢٠٠٨٤٩٠	٢٠٣٤٢٢١
الجزائر		٩٢١٦٦٥	٩٧٩٦٤١	١٠٣٧٩٨٥	١٥٩٩٦٤٧	١٦٥٥٢٦٤	١٨٣٦٥٠٢	٢٠٢٢٣٣٧
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نعم	٤٣٦٥١٣	٥٥٩٨٢٤	٨٦٢٠٣٩	١١٣٠٨٧٢	١٢٩٨٥٤٤	١٥٧٢٢٢٢	١٨٣٢٠٦٩
نيجيريا	نعم	٤٤٦٧٥٣	٥٢٤٥٣٥	٦١٠١٣٠	٨١٧٣٩٢	٩٩٦٩١٤	١٣٠٦٥٢٦	١٦٧٠٤٥٥
بوركينا فاسو	نعم	١٠٢١٣٣١	١٢١٥٦٦٥	١٢٧٩٤١٤	١٣٥٢٢٩٢	١٤٣٤٥٢٨	١٥١٨٥٦٨	١٥٩٩٣٤٧
مالي	نعم	٦٤٧٤٢٦	٨٢٠٥٦٤	٧٧٢٨٦٦	٨٩٥٣٦٠	٩٩٤٨٣٢	١٢٢٨٥٤٤	١٣٠٣٥١١
زيمبابوي		٢٠٤٣٦٣	٢٨٧٩٩٥	٣٥١٩٨٥	٥٠٠٧٧٣	٧٥٤٦٤٣	١١٦٧٠٦٤	١٢٤٣٣١٤
ساحل العاج		٣٦٦٣٣٦	٤٤٩٤٩٨	٥٣٩٢٣٤	٧٣١٩٦٢	٩٣٩٧٩٥	١٠٥٦٣٨٠	١١٤٩٢٩٨
غانا		٣٧١١٥٧	٤٢٨٠٥١	٤٩٥٨٨٧	٦٦٥٧٣١	٧٦٢٠٠٢	٨٩٢٢٥٣	١٠٠٤٣٢٤
تونس		٤٦٥٥٤٩	٤٧٦٩٣٣	٤٨٦٩٦٤	٥٧٩٠٠٩	٦١٥٧٣٢	٧٧٤٣٧٦	٩٠٢٢٦٨
أثيوبيا	نعم	١٦٨٩٩٤١	٨١٦٤٢٠	٤٤٥٨٨٦	٥٢٤٠٣٨	٦٨٠٢٩٠	٨٤٢٤٩٦	٩٤٦١٢٩
جنوب أفريقيا		٣٠٨١٢٠	٣٨٥٩٨٨	٥٠١٦٠٠	٦٠١٨٠٣	٧٤٣٨٠٧	٧٨٦٥٥٤	٩١٤٩٠١

مصدر البيانات: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

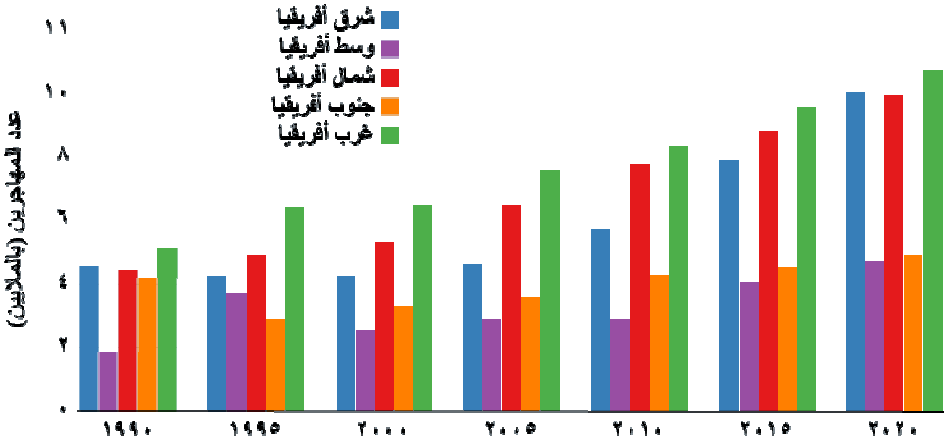

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى]

– معظم الهجرة الأفريقية ما زالت داخل القارة:

- ما زالت معظم الهجرة الأفريقية داخل القارة، ما يمثل استمرارًا لنمط ثابت منذ مدة طويلة. ويعيش حوالي 21 مليون أفريقي موثق في بلد أفريقي آخر، وهو رقم من المحتمل أن يكون أقل من الرقم الفعلي نظرًا لأن العديد من البلدان الأفريقية لا توثق حالات الهجرة. والمناطق الحضرية في نيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر هي الوجهات الرئيسية لهذه الهجرة بين الأفارقة، ما يعكس الديناميكية الإقتصادية النسبية لهذه المناطق.
- من بين المهاجرين الأفارقة الذين رحلوا من القارة – يعيش قرابة 11 مليونًا في أوروبا، وقرابة 5 ملايين في الشرق الأوسط، وأكثر من 3 ملايين في أمريكا الشمالية.

المناطق التي يهاجر منها المهاجرون الأفارقة

🟦 شرق أفريقيا
🟪 وسط أفريقيا
🟥 شمال أفريقيا
🟧 جنوب أفريقيا
🟩 غرب أفريقيا
عدد المهاجرين (بالملايين)
٠
٢
٤
٦
٨
١٠
١١
١٩٩٠
١٩٩٥
٢٠٠٠
٢٠٠٥
٢٠١٠
٢٠١٥
٢٠٢٠

مصدر البيانات: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

– سوف تستمر كوارث المناخ في زيادة عوامل الضعف التي قد تتسبب في المزيد من الهجرة.

- تواجه القارة الأفريقية معدلًا أسرع لأحداث الكوارث الطبيعية مقارنةً ببقية العالم. حيث تواجه القارة العديد من العوامل الطبيعية لعدم الاستقرار، ما بين الجفاف والفيضانات والأعاصير والأوبئة.

مجلة الدراسات الإفريقية 684

- يتوقع البنك الدولي أن يكون هناك ٨٦ مليون مهاجر بسبب تغير المناخ في أفريقيا بحلول عام ٢٠٥٠. وقد يجد نحو ١٨ مليون عامل مهاجر موسمي في أفريقيا أن وظائفهم في الزراعة والتعدين وصيد الأسماك آخذة في الاختفاء، ما يزيد من احتمالات الهجرة الدائمة بحثًا عن فرص عمل جديدة. وأبلغ ثلاثون بالمائة من مواطني غرب ووسط أفريقيا والإثيوبيين عن تأثيرات بيئية على ظروفهم الإقتصادية.
- **عوامل الضعف المؤدية إلى الإتجار بالبشر:**
- أدت عمليات إغلاق الحدود بسبب كوفيد-١٩ إلى تقطع السبل بعشرات الآلاف من المهاجرين في أنحاء أفريقيا. وخسر الكثيرون وظائفهم، وبعضهم خسروا منازلهم. وحتى بعد إعادة فتح الحدود، أثرت القيود المستمرة المفروضة على السفر والصحة على إمكانية التنقل لكل من المهاجرين النظاميين وغير النظاميين. وفي شمال أفريقيا، وبينما أصبحت المعابر من مصر- ليبيا إلى أوروبا أكثر صعوبة، تحولت الهجرة غير النظامية نحو أوروبا إلى أقصى الغرب نحو المغرب وجزر الكناري. حيث يواجه أولئك الذين يحاولون مغادرة ليبيا، انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان واعتقالات قسرية.
- تم احتجاز عشرات الآلاف من المهاجرين من إثيوبيا في دول الخليج في ظروف مكتظة وغير صحية، ثم تم ترحيلهم. في حين أبلغ العديد ممن بقوا عن حالات سرقة الأجور وإكراههم على الدخول في عقود أكثر استغلالًا مع حماية أقل بسبب عدم قدرتهم على المغادرة.
- وما زال نحو ٣٢ ألف مهاجر أفريقي عالقين في اليمن، بعد محاولتهم الوصول إلى دول الخليج. وأصبح بعضهم ضحايا للإتجار بالبشر، مثل إجبارهم على العمل في المزارع لسداد ديونهم والاختطاف للحصول على فدية. وكانعكاس لليأس الذي يعيشونه، استأجر ١٨,٢٠٠ مهاجر مهربين لإعادتهم من اليمن إلى القرن الأفريقي منذ مايو ٢٠٢٠، وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة.

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى [

- وفي حين أن المهاجرين أنفسهم لا يشكلون تهديدًا أمنيًا، فإن حبسهم أو حرمانهم من المساعدة والقدرة على العودة إلى ديارهم أو مواصلة رحلاتهم يتيح للجهات الفاعلة المجردة من المبادئ أن تستغلّهم. كما تواصل الجماعات المتطرفة العنيفة والشبكات الإجرامية الاستفادة المالية من خلال السيطرة على طرق تهريب المهاجرين والإتجار بهم.

تشكل الهجرة بأنواعها إحدى أهم الظواهر التي أضحت تؤرق حكومات أغلب دول العالم، نظرًا، لفداحة وخطورة الآثار والتداعيات التي تترتب عليها سواء أكانت إقتصادية أم إجتماعية أم سياسية، يضاعف من خطورة تلك الآثار أنها لم تعد تقتصر على الدول المستقبلة ولا المصدرة للمهاجرون فحسب، بل أصبحت تشمل إلى جانبهم دولاً أخرى يتخذ منها المهاجرون معبرًا ومنفذًا لهم. ومع الإقرار بمخاطر الهجرة غير المشروعة إلا أن الهجرة المشروعة بدورها تمارس تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية يصعب عمليًا تجاهلها، فمن قبيل ذلك، نجد أن حجم تحويلات العاملين بالخارج من البلدان النامية بلغ في عام ٢٠١٥ نحو (٤٥٠) مليار دولار، وهى بذلك تتجاوز نصف التدفقات الداخلة عالميًا من الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك العام . وتشير الإحصائيات إلى أن معدلات المهاجرين الدوليين – الشرعيين – تميل إلى النمو بصورةٍ مطردةٍ، حيث قفز عددهم من (١٥٠) مليون مهاجر إلى نحو (٢٥٠) مليون مهاجر خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٥ . بينما يرى المتخصصون في مجال الهجرة أن نسبة المهاجرين غير الشرعيين (٢) لا تتجاوز بحال (١٠ –١٥%) من أعداد المهاجرين الشرعيين، أي أن أعدادهم تتراوح ما بين (٢٥ –٣٧) مليون مهاجر وذلك قياسًا على احصائيات عام ٢٠١٥.

وتعانى مصر منذ فترة من الهجرة غير المشروعة على الرغم من الجهود الأمنية المكثفة التى تبذل فى سبيل القضاء عليها وعلى استمرارها ، فقد أثرت الهجرة غير المشروعة على واقع بنية وواقع المجتمع المصري اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا.

مجلة الدراسات الإفريقية 686

حيث أن أي سلوك غير منظم، يؤدي إلى حالة من عدم الإستقرار لدى أي دولة، لذلك عانت مصر من تدفق المهاجرين إليها بسبب الإضطرابات السياسية والإجتماعية في معظم الدول المجاورة.

فقد كان للهجرة غير المشروعة تداعيات إقتصادية، وسياسية، وأمنية، وإجتماعية، ونفسية، وإنتشار الجرائم، والنصب، والإحتيال، والشعوذة، وتزوير العملة، وتهريبها، وحدود ممارسات جنسية غير شرعية، وإنتشار المخدرات وترويجها، وشرب والخمر وإدمانه، وسرقة السيارات.

وإنتشار ظاهرة التسول، وإثارة الخلافات بين المواطنين، وتشكيل عصابات تهريب البشر، والتجارة في الأعضاء البشرية، والعبث بالتيار الكهربائي، وإيجاد سوق سوداء وبيع بضائع فاسدة، وإرتفاع الأسعار.

وتعد الهجرة غير المشروعة بكافة أنواعها أحد أهم الظواهر التي أضحت تؤرق حكومات أغلب بلدان العالم، نظرًا لفداحة وخطورة الآثار والتداعيات التي تترتب عليها سواء أكانت إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية، يضاعف من خطورة تلك الآثار لم تعد تقتصر على الدول المستقبلة ولا المصدرة للمهاجرين فحسب بل أصبحت تشمل الأجانب ودول أخرى يتخذ منها المهاجرون معبرًا ومنفذًا لهم. ومع الإقرار بمخاطر الهجرة غير المشروعة إلا أنها بدورها تمارس تأثيرات إقتصادية وإجتماعية وسياسية وأمنية يصعب عمليًا تجاهلها، فمن قبيل ذلك، نجد أن حجم تحويلات العاملين بالخارج من البلدان النامية بلغ فى عام٢٠١٥نحو (٤٥٠) مليار دولار، وهى بذلك تتجاوز نصف التدفقات الداخلة عالميًا من الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك العام. وتشير الإحصائيات إلى أن معدلات المهاجرين الدوليين–الشرعيين– تميل إلى النمو بصورة مطردةً، حيث قفز عددهم ممن (١٥٠) مليون مهاجر إلى نحو (٢٥٠) مليون مهاجر خلال الفترة من عام١٩٩٠حتى عام٢٠١٥ . بينما يرى المتخصصون في مجال الهجرة أن نسبة المهاجرين غير الشرعيين لا تتجاوز بحال (١٠ –١٥%) من أعداد المهاجرين الشرعيين، أي أن أعدادهم (تتراوح مابين (٢٥ –٣٧) مليون مهاجر وذلك قياسًا على إحصائيات عام ٢٠١٥.

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى [

وعانت مصر منذ فترة من الهجرة غير المشروعة خاصة بعد أحداث 2011على الرغم من الجهود الأمنية المكثفة التى تبذل فى سبيل القضاء عليها وعلى إستمرارها، فقد أثرت الهجرة غير المشروعة على واقع المجتمع المصري إجتماعيا وإقتصاديا وأمنيا. حيث أن أي سلوك غير منظم، يؤدي إلى حالة من عدم الإستقرار لدى أي دولة، لذلك عانت مصر من تدفق المهاجرين إليها بسبب الإضطرابات السياسية والإجتماعية في معظم الدول الإفريقية وأصبحت دولة ممر للهجرة غير المشروعة لمعظم الدول الأفريقية وخاصة دول شرق وجنوب شرق أفريقيا.

فقد كان للهجرة غير المشروعة تداعيات إقتصادية، وسياسية، وأمنية، وإجتماعية، ونفسية، وإنتشار الجرائم، والنصب، والاحتيال، والشعوذة، وتزوير العملة، وتهريبها، وحدود ممارسات جنسية غير شرعية، وانتشار المخدرات وتروجيها، وشرب والخمر وإدمانه، وسرقة السيارات.

وإنتشار ظاهرة التسول، وإثارة الخلافات بين المواطنين، وتشكيل عصابات تهريب البشر، والتجارة في الأعضاء البشرية، وإيجاد سوق سوداء وبيع بضائع فاسدة، وارتفاع الأسعار.

ولبيان أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك الظاهرة والآثار المترتبة عليها، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين الأول لبيان الأسباب التي تدفع إلى حدوث تلك الظاهرة والثاني لبيان التأثيرات الناتجة عنها، وذلك على النحو التالي:

- ضعف الرابطة الاسرية بسبب القصور في التربية والتنشئة الإجتماعية وضعف شعور الإرتباط بالمجتمع الذي نشأ فيه(1)

ومن الجدير بالذكر التأكيد على أنه بغض النظر عن الأشكال التي تتخذها الهجرة والتي تنطوي على مجموعة متنوعة من الأسباب والدوافع التي أشرنا اليها ، إلا أن

1- راجع: إيمان شريف وآخرين، "السياسة االجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية – مؤشرات عامة(قرية تطون – ا)، ورقة بحثية قدمت للمؤتمر السنوي العاشر، المركزي القومي للبحوث ً محافظة الفيوم نموذج االجتماعية والجنائية، القارة، في الفترة من 16 – 18 مايو 1119

مجلة الدراسات الإفريقية 688

عمليات الهجرة لا تحدث من فراغ ، بل تحددها وتدفع إليها سياقات إجتماعية وثقافية في الإعتبار الأول، فالهجرة في مجملها عبارة عن إنتقال أو تحول من سياق أو موقف غير مرغوب فيه إلى سياق أو موقف آخر تتوافر فيه إمكانات تحقيق كل هذه الامور ولو بدرجة بسيطة ، كما أن بعض الافراد دون غيرهم لديهم ميل للهجرة رغم تماثل ظروفهم مع غيرهم ، إذ هناك دوافع أو خصائص موقفية ترتبط بالسياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد أو الجماعة، أي الموطن وهي ما تسمى بعوامل الطرد، فضلا عن عوامل الجذب المرتبطة بالمكان الذي يرغب المهاجر في الهجرة إلية[1]

المبحث الثاني: تأثيرات الهجرة الأفريقية غير المشروعة

يمثل إنتشار وتضخم ظاهرة الهجرة غير المشروعة، على النحو الحالي، إحدى أهم المشكلات التي أضحت تهدد الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والأمني، ومن ثم السياسي، لدول حوض البحر المتوسط، إلا أنه، ونظرًا لعدم إقتصار الهجرة غير المشروعة بين دول الحوض على مواطني هذه الدول، فحسب، يصبح الإعتقاد في إنحصار تأثيراتها السلبية على الدول المشار إليها وحدها، دون غيرها، أمرًا بعيد المنال.

يضاعف من خطورة تلك الآثار ما شهدته – ولا تزال– بعض دول جنوب وشرق المتوسط من تغيرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية، بدء من عام 2011، والتي تُعرف بين فريق كبير من الباحثين بأحداث (الربيع العربي)، وهو ما كان له أثره الواضح فى أعداد اللاجئين، والنازحين، والمهاجرين في كل من: تونس، ليبيا، العراق، مصر، سوريا، وغيرها من دول تتخذ من الدول الأفريقية والأسيوية المطلة على شواطئ المتوسط معبرًا لها كالعراق، اليمن، الصومال، اريتريا.

وفى المقابل، نلاحظ أن الدول الأورومتوسطية، وجيرانها من الدول الأوروبية وإن كانت تتميز بنظم سياسية، وإقتصادية، وإجتماعية مشهود لها عالميًا، إلا أنها تعانى من تدن ملحوظ فى معدلات الزيادة الطبيعية للسكان، مما ينطوي على تهديد خطير

1–السيد عبد العاطي، مصدر سابق، ص311 – 313

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى [

لمكانتها الإقتصادية، وقوتها الإنتاجية على المديين المتوسط والبعيد، لذا، ترى بعضها فى المهاجرين ضالتها المنشودة رغمًا عن إقرارها المسبق بما يكتنف هذا الخيار من مخاوف إجتماعية وأمنية وثقافية ودينية عدة.

ضمن هذا الإطار، يحاول هذا البحث إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة غير المشروعة داخل دول حوض البحر المتوسط، وتحليل آثارها الإقتصادية والإجتماعية بهدف التوصل إلى السياسات والإجراءات المثلى للحد من آثارها السلبية.

الفرع الأول : الآثار الإقتصادية

يٌعد البحث للحصول على وسائل العيش وتوفير حياة آمنة معيشيا من أول الدوافع وأهمها للهجرة غير المشروعة في أفريقيا كمثلها من المناطق الأخري، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق، ويرتبط إلى حد كبير الوضع الإقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديموغرافي فيها، إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي، مما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية المتزايدة فينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دول أخرى، وخاصة فئة الشباب المتعطل عن العمل الذي يسعى إلى تكوين الحياة الأسرية، في ظل تنامي معدلات البطالة.

فالبطالة تؤدي الى هجرة أعداد كبيرة من السكان وخاصة الشباب والحاصلين على مؤهلات علمية جامعية أو عالية من بلادهم للبحث عن فرص عمل لهم في دول أخرى وذلك لقلة او إنعدام فرص العمل لهم في بلدانهم بسبب النمو السكاني الهائل قياساً مع سوق العمل المتوفر هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح الى الهجرة" خاصة في صورتها غير المشروعة .

وقد يترتب على الهجرة غير المشروعة العديد من الآثار الإقتصادية الايجابية فبإمكانها تقديم مساندة هامة لميزان مدفوعات الدولة ،كما أن منشأ لضمان استقرارها

690 مجلة الدراسات الإفريقية

النسبي مساعدة الحكومات على التيقن بحجم المتوقع منها ،وأخيرًا يمكنها لعب دورها مفيدعن احتياطيات النقد الأجنبي.

ومن أهم الايجابيات الاقتصادية للدولة ما يلي :

1. تساعد الهجرة على الحصول على الجنسية من البلاد الأخرى
2. قد ينتج عنها زيادة في التحويلات المالية التي ترد إلى الدولة من جراء الأموال الخاصة بهؤلاء المهاجرين لاسيما أن كان سبب الهجرة عوامل إقتصادية أو إجتماعية.
3. تساعد الهجرة على تنمية المجتمعات الفقيرة وتحسين ظروف المستوى الثقافى والإجتماعى
4. قد يتنج عنها ايضًا انتعاش في السوق من خلال قيام بعض المهاجرين بإستثمار أموالهم في السوق المصرية.
5. قد ينتج عنها نقل خبرات للعمالة المصرية.
6. توفير بعض فرص العمل للعمالة المصرية.
7. تبادل الثقافات بين الدول والتعرف على العادات والتقاليد الجديدة

حيث أنه وعلى الرغم من ذلك، فإنه قد ينتج عنها الكثير من السلبيات على إقتصاد الدولة، فكان تدفق الهجرة الغير مشروعة سبباً في إرتفاع الفاتورة الإقتصادية في مصر فقد أدت الهجرة غير المشروعة إلى الكثير من الآثار على الاقتصاد المصري، كما ترتب على الهجرة غير المشروعة آثارا إقتصادية وإجتماعية وأمنية غاية في الخطورة لدول جنوب وشرق حوض البحر المتوسط أهمها:

أولاً: استنزاف الكفاءات العلمية والفنية الشابة الطامحه لتحقيق طموحاتها العلمية والعملية، على الرغم من قطعه لشوط لا بأس به من التعليم فى دولهم الأصلية، ولا يقتصر الأمر على المهاجرين غير الشرعيين بل يظل التهدد قائمًا

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى

حتى ولو تمت هجرتهم بطريق شرعي، إذ قررت الجامعة العربية في تقرير لها عام 2001 حجم الخسائر التى تلحق بالدول العربية جراء هجرة الكفاءات بنحو)100 مليار دولار، كما قررت بأن نحو 500 ألف عربي من حاملي الشهادات العليا استفادت منه الدول الغربية. ويعتبر ذلك بمثابة دعم غير مباشر للدول الغربية من قبل الدول المصدرة للكفاءات، فى حين تلحق بها هى نفسها خسارة كبيرة، كونها أنفقت مبالغ ضخمة على تعليم وتكوين وتأهيل تلك الكفاءات، كما أن فقدان هذه العقول يؤثر ولا شك على معدلات التطور العلمي والإبداع والابتكار، ومن ثم، على معدلات التنمية البشرية المستدامة بتلك الدول. ولعل من أبرز الاثار السلبية التى تترتب على هجرة الكفاءات(1)

1. انخفاض صافى رصيد رأس المال البشرى للدول المصدرة ، وبخاصة عند هجرة ذوى الخبرة المهنية العالية .
2. احتمال تعرض التحويلات المالية للعمالة الماهرة إلى التناقص أوالتوقف التدريجي بعد فترة زمنية معينة .
3. حدوث قدر أكبر من إستنزاف العقول عند حصول الطلاب على تعليمهم على نفقة الدولة فى أو طانهم أو تلقيهم التعليم فى الخارج من مواردهم الخاصة .
4. إنخفاض النمو والإنتاجية نتيجة إنخفاض رصيد رأس المال البشرى .
5. تكبد خسائر مالية نتيجة الإستثمارات الكبيرة فى دعم التعليم .
6. إنخفاض جودة الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية .
7. تزايد التباينات فى الدخول فى البلد الأصلي .

يتضح مما سبق، أن الهجرة غير المشروعة تعمل – إلى جانب الهجرة المشروعة - على تفريغ المجتمعات من قوة شبابها المتعلم القادر على خوض غمار التنمية، وتحمل

---

1 Piyasiri Wickramasekara: Policy Responses to skilled Migration: Retention, Return and Circulation, Perspectives on Labour Migration, International Labour Office, vol. 5 E (2003), p. 11

مجلة الدراسات الإفريقية 692

أعبائها، لذا فهي تمثل إستنزافًا خطيرًا لأثمن موارد الدول، لاسيما النامية منها، وتعد الدول الأفريقية من أشد الدول تأثرا بهذه الظاهرة، حيث فقدت فى الفترة من2005 إلى 2008 ما يقارب 60 ألف مدير، كما أن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تخسران جزءًا كبيرا من الجامعيين [1] بينما يقدر عدد الشباب المصري الذي يلقى حتفه في رحلة الهجرة، أو الذي يفشل ويلقي القبض عليه، ويرحل إلى مصر، أو يسجن في دولة المقصد، خلال السنوات من2003 : 2009 بنحو500 ألف شخص تتراوح اعمارهم بين10 و 00عاما.[2]

ثانيـاً: كذلك، قد تؤدى الهجرة غير المشروعة من خلال تحويلات المهاجرين إلى إزدياد معدلات التضخم في أوطانهم الأصلية، مع الأخذ فى الإعتبار أن تلك التحويلات قد تشتمل على أرصدة متحصلة عن أعمال وممارسات غير قانونية أو يتم توجيهها إلى أعمال وممارسات غير قانونية، وفى كلتا الحالتين يترتب عليها آثار غير مرغوب بها، ولعل من أبرز الامثلة على ذلك ما تشهده الحالة المصرية مؤخرا .

ثالثـاً: تتسبب الهجرة غير المشروعة أحيانًا فى إحداث مشكلات عائلية وتدمير أو تمزيق للعائلات والأسر بسبب تشتت أركانا وانعدام الرعاية والقدوة الحسنة.[3]

رابعـاً: كما تتكبد حكومات دول جنوب وشرق المتوسط في سبيل مكافحتها غير الشرعيين تكاليف كبيرة، كتلك التى تترتب على تكثيف اجراءات الحراسة للمهاجرين والمراقبة، إلى جانب النفقات التى يتم تحملها لإعتبارات إنسانية لمن تم إلقاء القبض عليهم، فضلاً عن، المبالغ التى يتم تحملها لإعادتهم لأوطانهم في نهاية المطاف .

---

1 بن أحمد الحاج: قانون التجارة الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي، الجزائر، ٢٠١٦، ص٥٢١.

2 د. محمد فتحي عيد: التجارب الدولية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة ، ورقة علمية حول مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض – الطبعة الأولى 2010، ص50.

3 د. محمد لعقاب: التحديات الاستراتيجية للدول المصدرة والدول المستقبلة للمهاجرين: http://aljazairalyoum.com

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى]

خامساً: تعرض عدد كبير من المهاجرين للوفاة بسبب اعتمادهم على وسائل غير آمنة، وغير صالحة، وعدم مراعاتهم في أغلب الأحيان للتقلبات المناخية الخطيرة، وتشير الإحصائيات إلى وفاة أكثر من22000 (1) ألف شخص يومياً يحاولون الإنتقال بالقوارب عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا منذ عام 2000، (2) وفي عام 02001 عُد البحر الأبيض المتوسط من أكثر المعابر خطورة على مستوى العالم.(3)

ومن جهة أخرى، قدر تقرير لمركز الهجرة المختلطة أن أعداد الوفيات التوقعات بين المهاجرين الآفارقة في الصحراء الكبرى يفوق أعداد الوفيات التى وقعت فى البحر الأبيض المتوسط، وأظهرت شهادات الشهود التي جمعتها مبادرة تعقّب المهاجرين أنّ ألافاً قد لقوا حتفهم بالفعل في الصحراء قبل أن يصلوا إلى السواحل الشمالية للقارة وكان من أهم مسبّبات الوفاة: المرض، نقص الأدوية، التجويع، حوادث السيارات، إطلاق النار، الطعن، والإساءة الجنسية (4)

لذا، يمكن القول هنا أن فكرة الهجرة غير المشروعة تحولت لمشروع إستثماري يقتضى إيجاد مصادر لتمويله، ويقوم فى أحيان كثيرة على حساب إزهاق أرواح

---

1 وتقدر بعض دراسات المنظمات غير الحكومية الأوروبية أن حوالى (20000) شخص قد القواحتفهم على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة من عام 1988 حتى عام 2014، راجع:

Jean- Dominique GIULIANI: The challenge of illegal immigration in the Mediterranean, European issues, policy paper, 14th April2015,pl.

2 مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية : الهجرة السرية... والبحر المتوسط الطريق الأخطر في العالم، ٥١٠٢، على الموقع التالي: com.center-csds.www//:http

3 (الامم المتحدة) الاسكوا:(تقرير الهجرة الدولية لعام ٥١٠٢– الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، ص١٢.

4 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان: تقرير حول انتهاكات حقوق الانسان ضد المهاجرين في ليبيا "محتجزون ومجردون من انسانيتهم" 31 كانون الأول، ٢٠١٩،ص

مجلة الدراسات الإفريقية 694

المهاجرين، وسرقة أموالهم ومصوغاتهم أو أي شيء ذي قيمة يصحبنه، كما أنهاغيرت تنقل من يفكر فيها من وضعية المواطن " المهاجر غير الشرعي "إلى وضعية المنتحر أو المرشح للإنتحار، الذى يرهن حياته بخدمة رغبات تنظيمات إجرامية.

ولا تستشعر حرجًا من الإستثمار فى المشكلات والأمراض الإجتماعية، وتجعل منها منطلقات لمشروعاتهـــــا الإجراميـــة، لذا يصنف الكثير من المحللين "الهجرة غير المشروعة" على أنها تطرف فكرى، ورفض للواقع الإجتماعي، وتعصب ذاتي، وانسحاب من المجموعة، وهروب من المواجهة.[1]

ويرى بعض المحليين فى ذلك تقصيرا خطيراً من جانب حكومات وسلطات البلدان الأصلية للمهاجرين، تستحق بموجبه المساءلة، إذ تعد مُفرطة فى صون حياة مواطنيها، ومتقاعسة عن توفير سبل العيش الكريم لهم، ومتحللة من جميع الالتزامات التى تفرضها رابطة الجنسية وتمليها حقوق المواطنة؛ فلا أقل حال عجزها عن القيام بواجباتها داخليًا، أن تسعى لتيسير سبل العيش الكريم لهم خارجيًا، عن طريق اتاحة السفر والهجرة المشروعة، ولا تتركهم فريسة لعصابات الاتجار بالبشر والمهربين الذين لا يلقون بالاً لأمنهم أو سلامتهم، وبصرف النظر عن كونهم قد أخطأوا، فإن ذلك لا يبرر تفريط تلك الحكومات في ثرواتها ورأسمالها البشرى على هذا النحو .

سادساً: تساعد الهجرة غير المشروعة سواء المنطلقة من الدول المطلة على شواطئ المتوسط أم من تلك المجاورة لها على ازدياد وتأصل الانشطة الإقتصادية غير الرسمية، إذ تقف مؤسسات ومنظمات هذا القطاع، خلف المهاجرين غير الشرعيين، وتتخذ من ذلك السلوك نشاطا اقتصاديًا رئيسًا لها، تجنى من ورائه

---

1 مركز الهجرة المختلطة: نشرة التوجهات، يوليو، ٢٠١٩، ص٣.

الأخضر عمر الدهيمي: دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص ٢.

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطني المصري [

أرباحًا ضخمة، كتلك التى تحصلها مقابل نقلهم، وتوفيرها ملاذات غير قانونية تأويهم إلى أن يجتازوا الحدود ويعبروا إلى الدول الاوروبية.(1)

ويقصد بالاقتصاد غير الرسمي " مجموع الانشطة الإقتصادية التي لا تخضع للرقابة الحكومية سواء أكانت قانونية أم غير قانونية ولا تدخل مدخلاتها أو مخرجاتها في الحسابات القومية، ولايعلن عنها للإدارات الضريبية فى الدولة، وسواء أكانت هذه المدخلات نقدية أم عينية ".

ومعنى ذلك أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، بغض النظر، عن موطنها تتميز بأمرين أساسيين هما :

1- أن الاقتصاد غير الرسمي ينتج سلعًا، وخدمات مشروعة وغير مشروعة، تولد دخولاً حقيقية أو عينية .

2- أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تدار بشكل سرى وغير ظاهر للإدارة الإقتصادية في الدولة، ومن ثم تستطيع أدوات القياس الإقتصادية قياس أوتقدير مؤشراته، وبالتالي آثاره .

وتشير التقديرات إلى أن تكلفة سفر الفرد على متن الزوارق المطاطية تصل إلى(2000) يورو فى حين تتراوح تكلفة سفره على متن المراكب خشبية ما بين2500: 3000 يورو تبعًا لحجم المركب وعدد المهاجرين عليه، وفى أغلب الاحيان، يتم تنظيم عمليات الهجرة على الزوارق المطاطية بما لا يقل عن (120) مهاجر، وبناء عليه، يحصل المهربون على نحو (120000) ألف يورو عن كل زورق مطاطي يتم تسيره إلى أوروبا، بينما يحصلون على ما يربو على (1.2) بل كثيرا ما يسعى المهربون إلى منع المهاجرين من اتمام رحلتهم على النحو الذى خططوا له، واكراههم على العمل فى أعمال غير قانونية وغير إخلاقية لإستنزافهم ماليًا غير عابئين بما يلحق بهم من

---

1 يرجع التفصيل ذلك، نبيل جعفر عبد الرضا، سامي هاشم فالح: الاقتصاد غير الرسمي في العراق، المستقبل العربي، العدد 404، المجلد 53، 2102، ص 97

مجلة الدراسات الإفريقية 696

أضرار مادية أو نفسية، ويقدم نسبة الإقتصاد غير الرسمي من العمل في بعض الدول الأفريقية على النحو التالي:

الدولة	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من العمل %
الجزائر	٢٤
المغرب	٥٤
تونس	50
مصر	٥٥
بنين	٣٩
تشاد	٤٧
غانا	٢٧
كينيا	٢٧
أفريقيا الجنوبية	١٥

مليون يورو حال تسيريهم لقوارب خشبية تزيد حمولتها فى أكثر الاحوال عن (400) شخص، وتجدر الاشارة، إلى أنه عادةً ما يتم تنظيم عمليات الهجرة هذه فى شكل مجموعات من خمسة مراكب أو أكثر.[1]

ومن شأن ارتفاع نسب الانشطة الإقتصادية غير الرسمية بتلك الدول على هذا النحو أن:

تتضاعف معدلات الجرائم المنظمة ، وأنشطة التهريب، والاتجار بالبشر، والهجرة غير المشروعة، وتمتد منها لدول مجاورة فى محاولة من جانب البعض الاستفادة من التغيرات والاضطرابات الإجتماعية والسياسية التى شهدتها بعض دول المنطقة بدءًا من عام 2010 .

1 الأمم المتحدة: تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن رقم (2016/2312)، 2017.

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى [

ويمكن سبب وجود وإنتشار الإقتصاد غير الرسمي فى دول شمال افريقيا وارتباطه بظاهرة الهجرة غير المشروعة، على النحو المتقدم، إلى تفشى النزاعات المسلحة، وضعف المؤسسات الحكومية بدول وسط وشمال أفريقيا، الامر الذى رتب موجات لجوء وهجرة عبر السواحل الشمالية للقارة، لا سيما فى كل من ليبيا والجزائروالمغرب .

فعلى سبيل المثال، دفع نشوب النزاعات فى جنوب السودان أواخر عام 2013 بنحو (470) ألف شخص للهروب للبلدان المجاورة، إضافةٍ إلى، طلب أكثر من (310) ألف سوداني المساعدة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال الفترة من أواخر عام 2014 حتى أبريل 2015.

كما تسببت نزاعات أخرى كالتي اندلعت فى كل من: تشاد، أفريقيا الوسطى، الكونغو الديمقراطية فى نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى بلدان مجاورة، وطلبت مجموعة سكانية بعينها اللجوء للسودان وليبيا وبلدان أخرى في شمال أفريقيا، وأدت النزاعات التى وقعت في كل من مالي والكوت ديفوار إلى حركات هجرة غير نظامية عبر الجزائر والمغرب(1)، وتشير احصاءات المنظمة الدولية للهجرة إلى تواجد أكثر من 400 ألف مهاجر على الأراضي الليبية خلال عام 2016.(2)

وفى حالة نجاح المهاجرين فى بلوغ الشواطئ الاوروبية دون تعرضهم للغرق أو إلقاء القبض عليهم تقوم عصابات التهريب الاوروبية بتلقي أولئك المهاجرين غير الشرعيين تمهيدا لإدخالهم للدول التى يرغبون بالإقامة فيها. ومرة أخرى، يجد المهاجرون أنفسهم عرضة للاستغلال من قبل عصابات وشبكات على درجة أعلى من الاجرام، وقد يتعرضون للاستغلال في العمل أو للاستغلال الجنسي أو أن يجبروا على العمل أو الاتجار بالمخدرات أو المشاركة في تجنيد وتهريب مهاجرين آخرين، وتزداد

---

1 (الأمم المتحدة) الأسكوا: (تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، 2015، ص 19.

2 International Organization for Migration (May 2016) Displacement Tracking Matrix (DTM) report on Libya.

مجلة الدراسات الإفريقية 698

عمليات الاستغلال والاكراه، بصفةٍ خاصةٍ، بالنسبة للنساء والقصر[1] ، وحتى البالغين الذكور الذين قد لا يتمكنون من تغطية التكاليف المالية التى يتم فرضا عليهم.[2]

سابعاً: تنامى الروابط والصلات بين المنظمات الارهابية وعصابات التهريب؛ فكثيرا ما تلجأ تلك المنظمات لعصابات وجماعات التهريب لمساعدتها فى الولوج إلى الدول التى تخطط للاستقرار بها، ولم ولن تمانع عصابات التهريب فى مساعدة تلك المنظمات ما دامت ستحصل على مقابل خدماتها، بل أنها قد تحقق استفادة منها، بصورة أخرى، حال نجاحها فى إقناعها بشراء بعض الأسلحة الحديثة التى تعتمد عليها فى توسيع أنشتطها غير الرسمية .

ومن جانب آخر، قد تتلاقى مصالح الفئتين عندما تنجح المنظمات الارهابية فى تحقيق مخططاتها لنشر العنف والفوضى وتقويض استقرار الدول وإضعاف سيطرة الحكومات على أراضيها مما يصب – ولا شك– فى مصلحة عصابات التهريب .

وقد تستفيد عصابات التهريب، من وجود ونشاط المنظمات الارهابية عن طريق استثمارها ومتاجرتها بمخاوف المواطنين حال نجاح الثانية فى إحداث وفرض مناخ يتسم بالعنف وعدم الاستقرار مما يدفع بمواطني تلك الدول للفرار إلى دول أخرى كلاجئين ومهاجرين غير شرعيين، ولعل أبلغ دليل على ذلك ما حدث ويحدث حاليًا فكل من: سوريا والعراق وليبيا .

ثامناً: من شأن تفشى ظاهرة الهجرة غير المشروعة فى دول جنوب وشرق المتوسط المساس بسلامها الاجتماعي، ويزداد ذلك وضحًا، فى حالة المهاجرين غيرالوطنين، الذين يتخذون من أراضي دول المنطقة معبرا للشواطئ الأوروبية، إذ يرتب مرورهم ومكوثهم– غير المحدد تفشي وسيادة ثقافة اللاشرعية، ويجعل من عدم احترام القوانين

1 فرانسوا كريبو: إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وأثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثالثة والعشرون، 2013، ص 9.

2 Europol, Interpol: Migrant Smuggling Networks, Executive Summary May 2016, p10.

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الأفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى

نمطا سلوكيًا أصيلاً يسعى أفراد المجتمع إلى الاحتذاء به، مما يزيد معدلات وقوع الجرائم والآفات الإجتماعية .

وتحذر العديد من التقارير الامنية من المخاطر الإجتماعية التى تترتب على تواجد وأنشطة العصابات التى تعمل فى مجالات التهريب والهجرة غير المشروعة والجرائم المنظمة، وترى فى وجودها تهديدا خطيرا للصحة البدنية والنفسية والعقلية لأفراد المجتمع، ويؤثر، بصورة مباشرة، على شيوع الفساد والانحطاط الأخلاقي، خاصة، بين الشباب، كما يزيد من احتمالات تفكك النسيج الاجتماعي للدول(1) ومن جانب آخر، فإن من شأن استقرار المهاجرين غير الشرعيين فى دول جنوب وشرق المتوسط سواء بصورة مؤقتة أو دائمة أن تنخفض الاجور، ويزداد معدل البطالة،ويدفع بالأيدي العاملة الداخلية إلى الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي(2)

تاسعاً: ترتب الهجرة واللجوء فى بعض الأحيان آثار بيئية خطيرة، منها: قطع الغابات، تلويث الانهار، الاضرار بصحة وسلامة واستقرار الانظمة البيئية،...الخ، ولعل من أهم الحالات الداله على صحة ذلك اقدام نحو(٣0) ألف لاجئ سوداني على قطع الغابات فى شمال أوغندا بمعدل سنوي بلغ)٦00.2)هكتار، وذلك لغرض استخدام أخشابها كوقود دون أية مراعاة من جانبهم لحجم وطبيعة الاثار البيئية التى ستترتب على هذا السلوك غير الرشيد (3)

---

1 بن مغنية سعادة مختارية: التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. الطاهر مولاي – سعيدة، 2015، ص 26

2 تقرير حلف الأبحاث التقطبيقية عن الهجرة الدولية 2008–2009 تحرير فيليب فراغ في مركز روبرت شومان في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، ص 10.

3 ابراهيم أحمد نصر الدين: اللاجئون في المنازعات الداخلية في أفريقيا، الموسوعة الأفريقية المجلد الخامس، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، مايو 1997.

700 مجلة الدراسات الإفريقية

الفرع الثاني: الآثار الإقتصادية والإجتماعية الايجابية للهجرة غير المشروعة

على الرغم من الآثار السلبية للهجرة غير المشروعة، فهناك آثار ايجابية لها، وذلك على النحو التالي:

أولا: يترتب على ظاهرة الهجرة غير المشروعة فى كثير من الحالات زيادة دخول البلدان الاصلية للمهاجرين؛حيث يسعى أغلب المهاجرين غير الشرعيين إلى تحويل جزء من دخولهم مدخراتهم إلى ذويهم: إما لمساعدتهم، وإما لاستثمارها فى بعض المشروعات حتى تحين عودتهم مرة أخرى .

والواقع، أن تلك الفوائد ستتضاعف، ولاشك، حال نجاح المهاجرين فى تقنين وجودهم وإضفاء المشروعة على إقامتهم بدول المهجر،الامر الذى سيكون له مردوده على حجم تحويلات واستثمارات المهاجرين ببلادهم الاصلية، لاسيما في ما يتعلق بالإنفاق على التعليم والصحة .

وتشير الاحصاءات إلى أن إجمالي حجم تدفقات العاملين إلى البلدان النامية قد بلغ فى عام 2014 نحو (436) مليارردولار، وهى تزيد بذلك عن قيمة حجم التدفقات المخصصة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما تتجاوز، فى ذات الوقت، حجم المساعدات الانمائية الرسمية التى تم إنفاقها خلال هذ االعام بنحو ثلاثة أضعاف.

وتجدر الاشارة هنا،إلى أنه يمكن تحقيق منافع أكبر حال إحداث مزيد من الخفض فى تكاليف معاملات التحويلات، إذ تشير التقديرات إلى أن تخفيض تكاليف التحويل إلى (1)% من المبلغ المحول يمكن أن يحرر مدخرات قدرها (30) مليار دولار سنويًا، أيأ كثرمن ميزانية المساعدات الثنائية الكلية لإفريقيا جنو ب الصحراء[1].

وفيما يتعلق بمواطني دول شمال افريقيا والشرق الاوسط فإن الارقام المسجلة تشير إلى أن حجم تحويلاتهم إلى أوطانهم قد بلغت نحو (35) مليار دولار وذلك خلال عام 2014، وأن بلدان مثل لبنان والاردن تلقت تحويلات تمثل أكثرمن (10) %) من

1 كريستين لاغارد: الهجرة قضية عالمية تحتاج إلى حل عالمي، منتدى صندوق النقد الدولي 11 org.imf.montada-blog//:htt

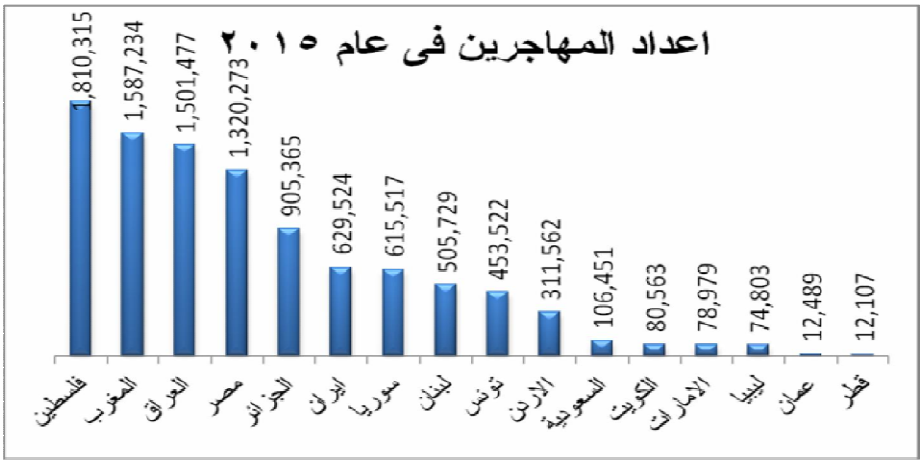

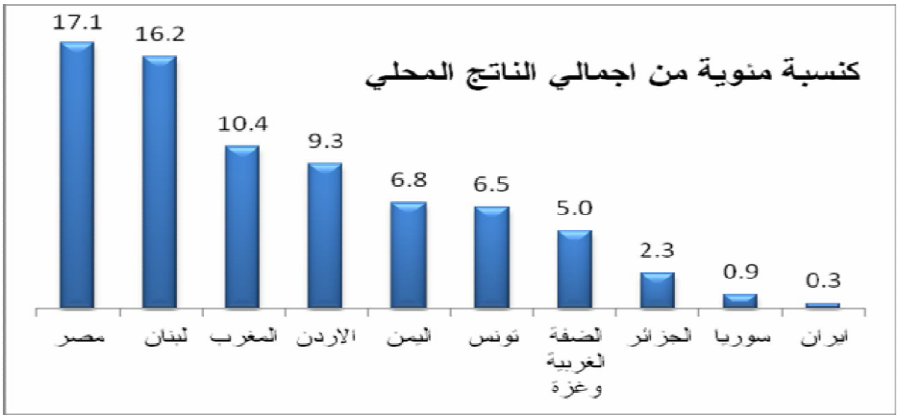

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطني المصري

إجمالي الناتج المحلى، وتزيد قيمتها على ماتنفقه تلك البلدان على التعليم والرعاية الصحية والدفاع مجتمعين (1).

ويبين الشكل التالي أعداد مواطني منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا الذين يعيشون فى الخارج، كما يقدم لنا تصورعن أهم الدول التي تعتمد على تحويلات المهاجرين فى المنطقة . على النحو المبين بالشكل الآتي :

اعداد المهاجرين فى عام ٢٠١٥
1,810,315
1,587,234
1,501,477
1,320,273
905,365
629,524
615,517
505,729
453,522
311,562
106,451
80,563
78,979
74,803
12,489
12,107
فلسطين
المغرب
العراق
مصر
الجزائر
ايران
سوريا
لبنان
تونس
الأردن
السعودية
الكويت
الامارات
ليبيا
عمان
قطر

بلدان شمال افريقيا والشرق الاوسط التى تعتمد على التحويلات(2)

كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي
17.1
16.2
10.4
9.3
6.8
6.5
5.0
2.3
0.9
0.3
مصر
لبنان
المغرب
الاردن
اليمن
تونس
الضفة الغربية وغزة
الجزائر
سوريا
ايران

---

1 مريم مزغني مالوش، وآخرين: حشد جهود المغتربين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وريادة الأعمال، مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2016، ص6.

2 مريم مزغني مالوش، وآخرين: حشد جهود المغتربين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وريادة الأعمال، مرجع سابق، ص 8.

مجلة الدراسات الإفريقية 702

يستفاد مما سبق، أن الهجرة تُدرعائدات كبيرة، وتحقق مكاسب ضخمة لاقتصادات الدول النامية، لذا نجد أن بعض الحكومات قد تتساهل وتغض الطرف عن سُبلها غير المشروعة تقديرا منها لماسيترتب عليها من آثار مالية ومادية كبيرة ، وأن المهاجرين غيرالشرعيين سوف يلتجئون حتمًا إلى تصحيح وتقنين اجراءات اقامتهم فيما بعد .

غيرأن ذلك المنطق يصعب قبوله لاعتبارات قانونية واخلاقية عديدة، أما فيما يتعلق بالمكاسب لمالية والمادية التى تترتب على الهجرة غير لشرعية فإنه يمكن ادراكها وزيادة من خلال بذل جهد أكبر فى التنسيق والتعاون معالحكومات واتاحة الهجرة المشروعة بإجراءات ميسرتت حقق منفعة جميع الاطراف .

ثانيا: يمكن لدول جنوب وشرق المتوسط التى ينظر إليها المهاجرين غير الشرعيين على أنها مجرد معبر للشواطئ الاوروبية أن تعيد النظر فى القواعد والإجراءات المعمول بها فى مجال الهجرة بما يمكنها من الاستفاد من تلك الثروات البشرية، خاصةً، أصحاب المهن والتخصصات النادرة منها،والتيتحرص الدول الاوروبية على منحه اتصاريح الدخول، بل وقبول طلباتها للجوء إليها، نظرا لماتمثله من قوة مدعمة للطاقة الإنتاجية فى الاقتصادات الاوروبية.[1]

ثالثا: أقامت بعض عدد من دول الاتحاد الأوروبي مراكز اعتقال للمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم ضبطهم على السواحل الأوروبية بهدف احتجازهم بها إلى أن يتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، وذلك إعمالاً للقانون الصادرمن البرلمان الأوروبي عام 2008 والقاضي باحتجاز المهاجرين غير الشرعيين وملتمسي دخالة مسعود: واقع الهجرة غيرالمشروعة في حوض البحر المتوسط / تداعيات وآليات مكافحتها ، اللجوء السياسي الذين لم يوافق على طلباتهم، وكذلك الأطفال غير المصحوبين بالكبار لمدة أقصاها (18) شهراً مع السماح بالحظر لمدة (5) سنوات على الدخول إلى الاتحاد الأوروبي .

1 المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، أكتوبر 2014، ص 641.

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى [

غير أن تلك الاجراءات قد تم انتقادها من نواح عدة: كونها تتسم بالإفراط الشديد، كما أنها تؤدى إلى الاضرار بالحق فى حرية المهاجرين، ومن جانب آخر، نجد أن مراكز الاحتجاز قد تعرضت بدورها لانتقادات شديدة من قبل المنظمات الحقوقية كونها تفتقد لأدني المعايير الإنسانية المتطلبة في الاعتقال. وتشير بعض الابحاث التى أجرتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى أن الاحتجاز يضعف قدرات المهاجرين الذين غالبًا مايكونون حريصين على العمل، وقد يصبح المهاجرون بسبب الغياب المستمر عن سوق العمل وتبعات الاحتجاز العاطفية والذهنية معتمدين على الدعم المقدم من الحكومات(1)

لذا، اقترح بعض الخبراء نقل معسكرات الاحتجاز تلك إلى دول الشمال الإفريقى(2)، على أن تتولى المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين عملية فحص طلبات ملتمسي اللجوء، وتحديد ما إذا كان المحتجزون الراغبون فى فرانسواكريبو: المراهنة على التنقل على مدى جيل من الزمن متابعة للدراسة الإقليمية المتعلقة بإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وأثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين، تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، الهجرة يستحقون وضعية اللاجئ من عدمه وذلك نظير بعض المساعدات المادية تقدمها تلك الدول. غير أن هذا الاقتراح وإن كان يبدو أنه ينطوي على بعض المزايا لدول جنوب وشرق المتوسط إلا أنه لن يحل مشكلة الهجرة غير المشروعة كما يتوقع أصحابه لكن يزيحها فقط إلى دول خارج حدود الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: التأثيرات السياسية والإجتماعية

نظرا لأن المهاجرين غيرالشرعيين لاتتوفر لهم أوضاع أو مراكز قانونية سليمة، فإنهم يعملون خارج مظلة القانون، ومن ثم، يصعب عليهم المطالبة بأية حقوق شأنهم

---

1 مجلس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة التاسعة والعشرون، 2015، ص 12.

2 (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: (محتجزون ومجردون من انسانيتهم تقرير حول إنتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا، ديسمبر 2016، ص 2.

مجلة الدراسات الإفريقية 704

شأن العمالة القانونية، لذا، فلا سبيل أمامهم لرفع الظلم الواقع عليهم والمطالبة بحقوقهم والمطالبة بالمعاملة الانسانية الواجبة والعمل فبيئات ملائمة والعيش فى ظروف طبيعة ألخ سوى تنظيم المظاهرات، وعمل المسيرات للضغط على المجتمع لكسب تعاطفه مع مشكلاتهم ومعاناتهم وتغيير نظرته إليهم الامر الذى يدفع بالسياسيين للتحرك من أجلهم.

غير أن اللجوء لأسلوب المظاهرات والمسيرات قد يتسبب فى اندلاع العنف فما لمجتمع ويهدد الارواح والممتلكات، وقد يؤثر على عمل المؤسسات والشركات، وبالتالي وقوع خسائر مادية ومالية كبيرة. وقد وقع من قبل أحداث مماثلة لذلك بالولايات المتحدة حينما نظمت العمالة غيرالامريكية فى مايو 2005 مظاهرات ومسيرات حاشدة للتنديد ببشاعة الظروف التى يعمل فى ظله االعمال غير الشرعيين، وحرمانم من شتى الحقوق والضمانات الاساسية، ورغم أن الرئيس الأمريكي كان قد طرح فى عام2000 امكانية العفو عن" غير الشرعيين" إلا أن هذا الوعد تلاشى مع سيطرة الاعتبارات الامنية على سياسات الولايات المتحدة والعالم بعد أحداث الحادي عشرمن سبتمبر.

سادساً: تهديد صحة المواطنين وجعلهم عرضة للعدوى بالأمراض الخطيرة لما كانت لنسبة الأكبر من المهاجرين غير الشرعيين تلجأ لهذا الخيار هربًا من واقعها المؤلم الذى تفتقد فيه للكثير من صور الحياة الانسانية الكريمة، وبالأخص افتقادهم لوجود رعاية صحية ملائمة، تضمن لهم الحد الأدنى للوقاية منا لأمراض، وتتيح لهم فى حالة المرض طرقًا للعلاج يطقون تحمل تكلفتها.

لذا، كان من الطبيعي أن نجد بين المهاجرين غير الشرعيين منهم مصابون بأمراض خطيرة ومزمنة ومعدية يمكن لها أن تتسلل إلى البلدان والمجتمعات المهاجر إليها بسهولة بالغة، ومن ثم، كان لتخوف الدول الاوروبية من احتمالية انتقال وتوطن الامراض المعدية والخطيرة بها، من خلال المهاجرين غير الشرعيين له ما يبرره، لاسيما، وأنهم لا يخضعون لأية فحوصات قبل دخولهما الى أراضيها .

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى [

يزداد هذا التخوف، على نحوأكبر، فى حالة المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الافريقية عن غيرها؛ حيث تنتشر بتلك الدول الكثير من الأمراض والأوبئة الخطيرة، مثل: الملاريا، والسل الرئوي، والايدز، وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية وقد تم العثور على حالات عديدة مصابة بأمراض، مثل: الايدز، والوباء الكبدي، وغيرها من الامراض بين المهاجرين غيرالشرعيين فى كثير من معسكرات الاحتجاز المنتشرة فى ليبيا، كما حصل فى مخيما لهجرة غير المشروعة فى منطقة توكره حيث وجدت عدة حالات من السودان وغانا وبنغلاديش مصابة بالإيدز والوباء الكبدي(1)

سابعاً: انتشار وتوسع الاقتصاد غيرالرسمي:

يجد المهاجرون غيرالشرعيين فرصتهم الاساسية فى الالتحاق بمؤسسات ومنظمات الاقتصاد غير الرسمي ولو لفترة انتقالية و الذى يستفيد من قلة أجورهم وأعبائهم واستعدادهم للعمل لفترات طويلة وتحت أية ظروف، مما يمثل ميزة تنافسية لهم مقابل العمالة الاوروبية أو حتى غير الاوروبية ذات الوضع القانوني السليم.

كما تشجع اجراءات النظر فى طلبات اللجوء التى تتراوح فى كثير منالاحيان بين شهرين حتى سنة كاملة المهاجرين غيرالشرعيين على العمل بصورة غيررسمية، خاصة، لدى المؤسسات أوالمنظمات التى لا تتمتع بأوضاع قانونية سليمة.

– اتجاهات الهجرة الأفريقية التي يجب مراقبتها في عام ٢٠٢٢

تستمر قوى الشد والجذب التي تدفع الهجرة الأفريقية إلى التزايد، ما ينذر بتوسّع الهجرة الأفريقية داخل القارة وخارجها في عام ٢٠٢٢.

---

1 مبارك إدريس طاهر الدغاري: مخاطر الهجرة الغير شرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، المجلة الليبية العالمية، العدد 2016، 8، ص 21.

مجلة الدراسات الإفريقية 706

– اتجاهات الهجرة الأفريقية مستمرة في التصاعد

- تضاعف عدد المهاجرين الموثّقين داخل المنطقة الأفريقية وخارجها تقريبًا منذ عام ٢٠١٠، ما يعني استمرار اتجاه عقدين من التوسّع في حالات الهجرة.

الهجرة الأفريقية مدفوعة بمجموعة متنوعة من عوامل الشد والجذب في كل بلد. وعوامل الدفع الأساسية هي النزاعات والحكم القمعي والفرص الاقتصادية المحدودة. كما أن تسعة من أهم ١٥ دولة أفريقية ينشأ منها المهاجرون تعيش في حالة نزاع.

- يشكل سكان شمال أفريقيا غالبية المهاجرين الأفارقة إلى أوروبا. وتضم المراكز الثلاثة الأولى – المغرب والجزائر وتونس – أكثر من ٥ ملايين من أصل ١١ مليون مهاجر أفريقي في أوروبا. وهذا يؤكد أهمية القرب، ووجود مجتمعات مهاجرة راسخة، والفرص الاقتصادية كعوامل "جذب" رئيسية تؤثر على عملية صنع قرارات الهجرة.
- تكشف الدراسات الإستقصائية للمهاجرين الأفارقة في أوروبا أو المتجهين إليها أن الغالبية إما كانوا موظفين أو طلابًا في المدرسة وقت مغادرتهم. ومع ذلك، فقد شعروا باليأس من التوقعات الاقتصادية التي كانت تنتظرهم. فعلى سبيل المثال، شكل التونسيون الفارون من الضغوط الاقتصادية أكثر من ربع المهاجرين غير الشرعيين الذين تم اعتراضهم في أثناء عبورهم البحر الأبيض المتوسط إلى إيطاليا في عام ٢٠٢١.
- يميل المهاجرون إلى امتلاك موارد في متناول اليد – إما في شكل وظائف أو شبكات الدعم العائلية – خاصةً عندما يكون أفراد الأسرة موجودين أصلًا في بلد آخر.

معظم الهجرة الأفريقية ما زالت داخل القارة

- ما زالت معظم الهجرة الأفريقية داخل القارة، ما يمثل استمرارًا لنمط ثابت منذ مدة طويلة. ويعيش حوالي ٢١ مليون أفريقي موثق في بلد أفريقي آخر، وهو رقم

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الأفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطني المصري [

من المحتمل أن يكون أقل من الرقم الفعلي نظرًا لأن العديد من البلدان الأفريقية لا توثق حالات الهجرة.

والمناطق الحضرية في نيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر هي الوجهات الرئيسية لهذه الهجرة بين الأفارقة، ما يعكس الديناميكية الاقتصادية النسبية لهذه المناطق.

- من بين المهاجرين الأفارقة الذين رحلوا من القارة – يعيش قرابة ١١ مليونًا في أوروبا، وقرابة ٥ ملايين في الشرق الأوسط، وأكثر من ٣ ملايين في أمريكا الشمالية.

سوف تستمر كوارث المناخ في زيادة عوامل الضعف التي قد تتسبب في المزيد من الهجرة

1- تواجه القارة الأفريقية معدلًا أسرع لأحداث الكوارث الطبيعية مقارنةً ببقية العالم. حيث تواجه القارة العديد من العوامل الطبيعية لعدم الاستقرار، ما بين الجفاف والفيضانات والأعاصير والأوبئة.

2- يتوقع البنك الدولي أن يكون هناك ٨٦ مليون مهاجر بسبب تغير المناخ في أفريقيا بحلول عام ٢٠٥٠. وقد يجد نحو ١٨ مليون عامل مهاجر موسمي في أفريقيا أن وظائفهم في الزراعة والتعدين وصيد الأسماك آخذة في الاختفاء، ما يزيد من احتمالات الهجرة الدائمة بحثًا عن فرص عمل جديدة. وأبلغ ثلاثون بالمائة من مواطني غرب ووسط أفريقيا والإثيوبيين عن تأثيرات بيئية على ظروفهم الاقتصادية.

عوامل الضعف المؤدية إلى الإتجار بالبشر

- أدت عمليات إغلاق الحدود بسبب كوفيد-١٩ إلى تقطع السبل بعشرات الآلاف من المهاجرين في أنحاء أفريقيا. وخسر الكثيرون وظائفهم، وبعضهم خسروا منازلهم. وحتى بعد إعادة فتح الحدود، أثرت القيود المستمرة المفروضة على السفر والصحة على إمكانية التنقل لكل من المهاجرين النظاميين وغير النظاميين. وفي شمال أفريقيا، وبينما أصبحت المعابر من ليبيا إلى أوروبا أكثر صعوبة.

708 مجلة الدراسات الإفريقية

تحولت الهجرة غير النظامية نحو أوروبا إلى أقصى الغرب نحو المغرب وجزر الكناري. حيث يواجه أولئك الذين يحاولون مغادرة ليبيا، انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان واعتقالات قسرية.

- تم احتجاز عشرات الآلاف من المهاجرين من إثيوبيا في دول الخليج في ظروف مكتظة وغير صحية، ثم تم ترحيلهم. في حين أبلغ العديد ممن بقوا عن حالات سرقة الأجور وإكراههم على الدخول في عقود أكثر استغلالًا مع حماية أقل بسبب عدم قدرتهم على المغادرة.
- وما زال نحو ٣٢ ألف مهاجر أفريقي عالقين في اليمن، بعد محاولتهم الوصول إلى دول الخليج. وأصبح بعضهم ضحايا للإتجار بالبشر، مثل إجبارهم على العمل في المزارع لسداد ديونهم والاختطاف للحصول على فدية. وكانعكاس لليأس الذي يعيشونه، استأجر ١٨,٢٠٠ مهاجر مهربين لإعادتهم من اليمن إلى القرن الأفريقي منذ مايو ٢٠٢٠، وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة.
- وفي حين أن المهاجرين أنفسهم لا يشكلون تهديدًا أمنيًا، فإن حبسهم أو حرمانهم من المساعدة والقدرة على العودة إلى ديارهم أو مواصلة رحلاتهم يتيح للجهات الفاعلة المجردة من المبادئ أن تستغلّهم. كما تواصل الجماعات المتطرفة العنيفة والشبكات الإجرامية الاستفادة المالية من خلال السيطرة على طرق تهريب المهاجرين والإتجار بهم.

بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية 281 مليون شخص في عام 2020وبين عامي 2000–2020، تضاعف عدد الذين فرّوا من النزاعات أو الأزمات أو الاضطهاد أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان من 17 إلى 34 مليونا

الجائحة أبطأت نمو الهجرة

يشير التقرير إلى أن النمو في عدد المهاجرين الدوليين كان قويا على امتداد العقدين الماضيين، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى [

281 مليون شخص في عام 2020 بعد أن كان 173 مليونا في عام 2000 و221 مليونا في عام 2010. ويمثل المهاجرون الدوليون حاليا حوالي 3.6% من سكان العالم يقول السيّد ليو زينمين، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية"**يؤكد التقرير أن الهجرة جزء من عالم اليوم المعولم، ويوضح كيف أثّرت جائحة كوفيد-19 على سبل عيش ملايين المهاجرين وأسرهم وقوّضت التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة** فبحسب التقرير (عطّل فيروس كورونا جميع أشكال التنقل البشري من خلال إغلاق الحدود الوطنية ووقف السفر في جميع أنحاء العالم. وتشير التقديرات إلى أن جائحة كوفيد- 19ربما أبطأت نمو أعداد المهاجرين الدوليين بنحو مليوني مهاجر بحلول منتصف عام 2020، أي بنسبة 27% أقل من النمو المتوقع منذ منتصف 2019).

في 2019، وصل عدد المهاجرين الي 272 مليون شخص، أو 3.5 في المائة من سكان العالم خارج بلادهم الأصلية. شهدت الدول العربية حوالي 40 مليون مهاجر في عام 2019 منهم 9.3 مليون من اللاجئين وأيضا يشكلن 9.3 في المائة من إجمالي السكان في المنطقة العربية.

يعبر غالبية المهاجرين الحدود بحثا عن فرص اقتصادية واجتماعية أفضل. فيما يضطر آخرون للفرار من الأزمات – أدت الحركة الجماعية الحالية للمهاجرين والمشردين إلى زيادة ظاهرة الخوف من الأجانب ودعوات لتشديد الإجراءات على الحدود. كما تشهد الهجرة الداخلية داخل الدول نفسها صعودا.

تمثل الهجرة قوة مهمة في التنمية ومسألة ذات أولوية عليا للدول النامية والمتقدمة على السواء. وفضلا عن هذا، فالنساء تشكلن ما يقرب من نصف العدد الإجمالي للمهاجرين، ومعظمهن في سن الإنجاب ولديهن احتياجات محددة ومخاوف تتعلق بحقوق الإنسان.

يعمل صندوق الأمم المتحدة من أجل زيادة الإدراك بقضايا الهجرة ومن أجل توفير بيانات أفضل حول الهجرة وتعزيز إدماج الهجرة في خطط التنمية الدولية. كما يدعو

710 مجلة الدراسات الإفريقية

من أجل التصدي للمخاوف الخاصة المتعلقة بالنساء وغيرهم من الفئات المستضعفة من المهاجرين، ويعمل لتلبية احتياجات الصحة الإنجابية الطارئة اللاجئين والأشخاص النازحين داخليا.

عالم يتحرك

زادت العولمة من حركة العمالة. وفي كثير من الدول المتقدمة، أدى تراجع الخصوبة وأعداد السكان في سن العمل إلى تزايد الطلب على العمالة من الخارج من أجل استمرارية الاقتصادات الوطنية. ويعد المهاجرون الاقتصاديون الجماعة الأسرع نموا بين المهاجرين في العالم، وكثير من الدول التي سبق وأرسلت العمالة للخارج – على سبيل المثال، الأرجنتين، أيرلندا، كوريا الجنوبية – تشهد الآن تدفقا للمهاجرين إليها كذلك. ووفقا لأحدث الإحصاءات من منظمة العمل الدولية، فإن 73 في المائة من السكان المهاجرين في سن العمل كانوا عمالا مهاجرين. ورغم أن الهجرة بين البلدان تحظى باهتمام كبير، فإن معظم المهاجرين الدوليين يتحركون عبر مسافات أقصر. تجتذب أمريكا الشمالية و الأوقيانوس غالبية المهاجرين الدوليين من مناطق أخرى، لكن معظم المهاجرين في أفريقيا وآسيا وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي لا يزالون يسكنون في المنطقة التي ولدوا بها.

كذلك ينتقل الناس من أجل الهرب. يشهد المجتمع الدولي حاليا فيضانات من المهاجرين من الدول التي تعاني أزمات، مع بلوغ عدد الأشخاص النازحين قسريا في العالم مستوى أعلى مما كانت عليه فى أى وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. وبحسب وكالة الأمم المتحدة للاجئين، وفي عام 2019، نزح 70.8 مليون فرد داخليا نتيجة للاضطهاد أو النزاع أو العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان.

كذلك هناك زيادة في الهجرة الداخلية – الانتقال داخل البلدان – وذلك إستجابة من الأشخاص للتوزيع غير المتكافئ للموارد والخدمات والفرص أو للفرار من العنف أو الكوارث الطبيعية أو من العدد المتزايد لظواهر الطقس شديد القسوة. وقد أسهمت حركة الناس بالانتقال من المناطق الريفية إلى الحضرية في النمو الهائل للمدن حول العالم.

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الأفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطنى المصرى

تخلق معدلات الخصوبة العالية والنمو السكاني السريع في بعض البلدان النامية ضغوطا للهجرة، من خلال إجهاد البنية التحتية ونظم الخدمة الاجتماعية. وفي نفس الوقت، أصبحت الهجرة مكونا مهما للنمو السكاني في البلدان التي انخفضت فيها معدلات الخصوبة. في بعض أجزاء أوروبا وآسيا، تعمل الهجرة على تخفيف آثار التراجع السكاني بسبب إنخفاض الخصوبة وتقدم عمر السكان.

المستضعفون من المهاجرين

واحد من أكبر التغييرات في أنماط الهجرة في نصف القرن الأخير هو أن عدد أكبر من النساء يهاجرن اعتمادا على أنفسهن بشكل غير مسبوق. تشكل النساء الآن ما يقرب من نصف السكان المهاجرين دوليا، وفي بعض البلدان، يشكلن ما يصل إلى 70 أو 80 في المائة من المهاجرين. في 2019 شكلت نسبة النساء حول 33 في المائة من إجمالي المهاجرين في الدول العربية. ولأن النساء المهاجرات كثيرا ما ينتهي بهن المطاف إلى وضع متدن، والعمل في وظائف متدنية في مجال الإنتاج والخدمات، فغالبا ما يعملن في قطاعات من الاقتصاد يسودها الفصل بين الجنسين وعدم تنظيم أعمالهن، مثل العمل المنزلي، ويتعرضن لخطر الاستغلال والعنف والإساءة بشكل أكبر بكثير. وتعد النساء المهاجرات فئة مستضعفة تحديدا فيما يتعلق بالإتجار في البشر لغرض الاستغلال الجنسي، وهى تجارة تدر ملايين الدولارات. تتعرض النساء في ظل الإتجار إلى العنف الجنسي وعدوى الأمراض المنقولة جنسيا، بما في ذلك نقص المناعة المكتسبة، ومع هذا فهن لا يحصلن إلا على القليل من الخدمات الصحية والقانونية.

وفضلا عن هذا، يهاجر عدة ملايين من الأشخاص سنويا من دون التصاريح المناسبة، وفقا للمنظمة الدولية للهجرة. وغالبا يواجه هؤلاء المهاجرين رحلات خطيرة والاستغلال على يد شبكات التهريب الإجرامية وظروف عمل ومعيشة صعبة وعدم التسامح عندما يصلون إلى أراض أجنبية وعدم الحصول على الخدمات الاجتماعية

مجلة الدراسات الإفريقية 712

الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية. وفي كثير من الأحيان يجعلهم وضعهم غير السليم خائفين من التماس المساعدة عندما تنتهك حقوقهم.

الهجرة والتنمية :

يُنظر إلى الهجرة على نحو متزايد باعتبارها من العوامل المساهمة في التنمية. يقدم المهاجرون مساهمات مهمة فى الازدهار الاقتصادي لبلدانهم المضيفة، وفى التدفق المالي والتكنولوجي والاجتماعي ورأس المال الإنساني عندما يعودون إلى بلدانهم الأصلية مما يساعد على تقليل الفقر ويحفز التنمية الاقتصادية هناك أيضا.

تمثل التحويلات – وهي الأموال المرسلة من المهاجرين إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية – مصدرا كبيرا لرأس المال للدول النامية. توفر التحويلات الغذاء والتعليم للأطفال وتحسن بشكل عام مستويات المعيشة للأحباء الذين تركوهم وراءهم. وتزداد أهمية هذه التحويلات المالية. من المتوقع أن تزيد التحويلات المسجلة رسميا إلى الدول النامية لتصل إلى 550 مليار دولار في 2019. في كثير من البلدان تكون التحويلات أكثر من مساعدات التنمية الرسمية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (وما يثير الاهتمام هو أن البيانات المتاحة تظهر أن النسبة من الدخل التى ترسلها النساء إلى بلدانهن الأصلية تفوق تلك التى يرسلها الرجال.) كما يمثل المهاجرون قنوات مهمة لنقل "التحويلات الاجتماعية" بما في ذلك الأفكار والمنتجات والمعلومات والتكنولوجيا الجديدة.

إلا أن هناك أيضاً تحديات تواجه الهجرة: إذ يمكن أن تحرم البلدان من العمالة المتعلمة ذات المهارات الرفيعة المستوى، وهي عملية تعرف بـ"تنزيف العقول". كما أنها من الممكن أن تفصل الأسر وتزيد عدم المساواة بين أولئك الذين يتلقون التحويلات والآخرين الذين لا يتلقونها.

ويركز الخبراء بشكل متزايد على تحقيق نتائج ذات فائدة مشتركة للدول المرسلة والمستقبلة على حد سواء، وكذلك للمهاجرين أنفسهم. وهناك جهود حاليا لإبطال مفعول

دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الإفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطني المصري]

الآثار السلبية نزيف العقول، ولتشجيع المهاجرين على الاستثمار في بلدانهم الأصلية، وجلب معرفتهم ومهاراتهم وخبراتهم الفنية إلى عملية التنمية. حددت أجندة 2030 للتنمية المستدامة الهجرة باعتبارها عاملا رئيسا في التنمية.

وتبنت أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015 دعوة لحماية الحقوق العمالية للعمال المهاجرين، ومكافحة شبكات الإتجار في البشر، وتعزيز الهجرة وحرية الانتقال بصورة مقننة.

كذلك يسعى المجتمع الدولي إلى التعامل مع تحديات التنمية والحكم وحقوق الإنسان التي تجبر الناس على الفرار من بلدانهم الأصلية.

التصدي للأسباب الجذرية للهجرة

ينبغي أن تحدث الهجرة بصورة اختيارية، وليس بدافع الضرورة. ولهذا فمن الضروري أن يكون خيار بقاء الشخص في بلده قائما لكافة الأشخاص. وهناك حاجة لسياسات تضمن الحوكمة الجيدة، وسيادة القانون، والوصول إلى العدالة، وحماية حقوق الإنسان، والقضاء على النزاع والعنف. وينبغي أن يكون التعليم والعمل اللائق والأجور العادلة وتوفر الرعاية الصحية والسكن اللائق في متناول كل شخص دون أن يضطر إلى الهجرة. ولابد أيضا لسياسات الهجرة أن تنحاز لاحتياجات سوق العمل، ومن ثم تناسب المهارات فرص العمل في البلد الأصلي. ولابد من أن تضع عملية صناعة السياسات هذه الشباب تحديدا في الحسبان. تتعرض الكثير من البلدان لضغوط كبيرة لتوفير فرص العمل اللائقة لأكبر كتلة من السكان الشباب في التاريخ، مما يرغم الشباب على مغادرة بلدانهم الأصلية. ووفق أحدث الإحصاءات من شعبة السكان بالأمم المتحدة في 2019، بلغ عدد المهاجرين الدوليين دون سن 20 عاما 38 مليونا – 14 في المائة من إجمالي عدد المهاجرين في العالم. أما في الدول العربية وفي نفس العام (2019) وجد أن أكثر من 1 لكل 5 مهاجرين كانوا في الفئة العمرية تحت سن العشرين – حوالي 9 مليون شاب بنسبة 22 في المائة من المهاجرين وأيضا 1 لكل 11 مهاجر (11%) كان سنهم يتراوح بين 15–24 من العمر. إن إيجاد الأمل

مجلة الدراسات الإفريقية 714

والفرص من خلال الاستثمار في الشباب أمر أساسي لتعزيز التنمية في أكثر مناطق العالم فقرا، وسوف يساعد البلدان على جني ثمار عائد ديمغرافي يمكن أن ينتشل الملايين من الفقر.

تحرك صندوق الأمم المتحدة للسكان

يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على ضمان الاعتراف بالهجرة الدولية بوصفها عاملا مهما في التنمية. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان ، وهو عضو نشيط بالمجموعة العالمية المعنية بالبيانات حول الهجرة وأيضا كعضو في التحالفات الهامة لأجندة التنمية المستدامة في الإقليم العربي، على رفع إمكانات التنمية الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة، وعلى الدعوة لتوفير بيانات أفضل حول الهجرة كى تكون السياسات مبنية على اطلاع وعلى تعزيز دمج الهجرة في خطط التنمية الوطنية.

كما يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز الحوار حول السياسات ودعم قدرة الحكومات على الاستجابة للقضايا المتعلقة بالهجرة الدولية. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان الأبحاث والدراسات الموجهة لصناعة السياسات كما يساند الحكومات في جمع الإحصاءات المعنية بالهجرة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. كذلك يدعو إلى الإستجابة إلى المخاوف الخاصة بالنساء والشباب من المهاجرين، بما في ذلك القضاء على التمييز، والإساءة والإتجار.

في حالات الطوارئ، يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الشركاء، على تلبية احتياجات الصحة الإنجابية للاجئين والنساء النازحات داخليا. كما يوفر خدمات الصحة الإنجابية والمشورة لضحايا الإتجار، ويقدم المساعدة الفنية والتدريب والدعم للحكومات وغيرها من الهيئات للمساعدة في التصدي للمشكلة.[1]

(1)https://arabstates.unfpa.org/ar/topics/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9